ورقة سياسات بعنوان

في وحدة الساحات الفلسطينية... والوزن النوعي لغزة

بين المتغير السياسي والمتحول التاريخي

إعداد: أ.ناصر عليوة

حددت جغرافية قطاع غزة بمكونها الديموغرافي، ومحدودية جغرافيتها وحدودها السياسية منذ نكبة العام 1948، دورها كجغرافيا سياسية ما بين اللاعب الأول بين الأوائل، أو القاطرة الرئيسية للمشروع الوطني. فولادات القوى السياسية كانت غزة حاضنة لها، والمداميك الأولى لمبنى الصراع؛ تشكل على أرض غزة.

هذه الخصوصية والعبقرية في آن معاً، أوجدت معادلة سياسية ربما ارتقت الى مصافي القانون، هذه المعادلة تتلخص فيمن يمسك بغزة، ويحكم ويتحكم في إدارة العمل الوطني والقضية الفلسطينية. هذا الاستنتاج "الحقيقة" لا يشكل ثابتاً مطلقاً، بقدر ما هو معطى متحرك، يخضع لمتغيرات الكيف ومتحولات الكم.

وبعيداً عن السرد التاريخي المعروف والمتاح بالخبرة والذاكرة، شكلت غزة مركز ثقل الصراع مع الاحتلال، ليس على أرض غزة فقط، بل في مختلف الساحات. هذا الواقع على ما به من نعمة لغزة؛ حمل لها النقمة، وجعلها دوماً تحت كم هائل من الضغوط والمؤامرات والحروب والحصار. فغزة التي شكلت في العقدين الماضيين مركز وساحة الصراع مع إسرائيل، ونجحت في بناء منظومة مقاومة حولتها الى نقطة ارتكاز في الصراع مع الاحتلال، بدأت تتعرض لإحداث متغيرات في موقعها وموقفها من الصراع وفي الصراع.

وعليه، عند عقد الموازين والأدوار بين مختلف ساحات الصراع مع الاحتلال، بدأت غزة تخضع لعملية إعادة تحجيم، وعمليات إعادة هيكلة وتقويم لمركزها وموقعها. وهذا يعود الى حالة معقدة من تداخل العوامل الداخلية، للعلاقة بين أدوات الحكم وبرنامج المقاومة، والتناقضات الحادة المتولدة عن إشكالية العلاقة بين حدي السلطة والمقاومة. هذه المعضلة مع ما تداخل ودخل عليها من صراع بين مركبات ومكونات قوى المقاومة، التي دخلت في صراع غير مرئي على مواضع ومواقع قوى النفوذ والسيطرة، وممكنات الثروة والسلطة.

يضاف الى ذلك المراكز الإقليمية الداخلة والمتداخلة، من خلال أشكال الدعم المادي والسياسي والعسكري، هذه القوى التي تقف في مواضع التناقض والاختلاف في الأهداف والاحتياجات والأدوار. وقد عكست محاولات غزة الجمع بين متناقضات الإقليم، بعواصمه وموارده ومواقفه الى اضعاف موقعها وموضعها في الصراع، فغزة ما بين القاهرة وطهران والدوحة وأنقرة، إضافة الى رام الله وتل أبيب دخلت تحت مظلة من التهديدات والضغوط والفرص، في حالة من التيه والارتباك السياسي.

كل ذلك انعطف على انفتاح ساحة الضفة الغربية، على موجة من الصراع مع قوات الاحتلال، هذه الموجة من الصراع بما لها من آليات داخلية وخصوصيات، ولدت حالة الاشتباك مع الاحتلال، هذه الحالة التي تمتلك أدوات مغايرة أو مختلفة عن أدوات غزة، كذلك تختلف في تكتيكات الاشتباك والانسحاب، الديمومة والانقطاع.

وقد جرت في ضوء هذا الواقع بين الضفة وغزة، محاولات ربط وتواصل وتكامل تم تكثيفها في شعار "وحدة الساحات"، وبغض النظر عن الأبعاد المتحققة من هذا الشعار، بين البريق السياسي والشعار، وما بين الفعل السياسي؛ فإن الناتج عن شعار "وحدة الساحات" هو ناتج معنوي لم يتحقق؛ نظراً للمفهوم المنقوص لهذا الشعار الذي حمل عيباً خلقياً به، وثانياً أن هذا الشعار قُدم لتجاوز الأزمات، الناجمة عن ارتباط العوامل الإقليمية، وتدخلات عواصمها في مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

غير أن السبب الرئيسي يكمن في قانون إعادة توزيع الأحمال، على ساحة الصراع الفلسطينية الإسرائيلية، التي باتت تتركز في ساحة الضفة الغربية والقدس في قلبها، وعليه فإن إعادة موضعة الصراع ما بين ساحة الضفة الغربية وساحة غزة، حملت العديد من المتغيرات في موازين الفعل الفلسطينية، وادارتها والتحكم بها وتقرير مصائرها.

وعليه فإن الفعل الوطني المتصعد في الضفة الغربية، جعلها مركز أول في الصراع مما يعني بشكل طبيعي، أن تتحول غزة الى مركز ثانٍ أو الى مركز داعم ومساعد. وهذا سيفضي الى انخفاض منسوب غزة النوعي في قيادة وإدارة الفعل المقاوم، وتالياً الفعل السياسي الملحق والناتج عنه.

وعليه، يتوجب النظر الى أهمية هذا المتحول النوعي، لأنه يعني أن تَشكل الفعل الوطني في الضفة الغربية في بعديه الرئيسيين: الصراع مع الاحتلال، كفعل متحقق أولاً، وثانياً إعادة هيكلة بنية المنظومة الوطنية الداخلية في علاقاتها، كفصائل وأحزاب وما يتبعها من مؤسسات رديفة ومساعدة.

أما على صعيد أثر تبدل موازين القوى بين الضفة وغزة، فإنها تمتد بآثارها وتفاعلاتها الفصائلية على النحو التالي:

أولاً: حركة حماس، فحماس وغزة التي كانت تمسك بمختلف أدوات التحكم في الحالة الفلسطينية، تراجعت وستتراجع قوتها لصالح جغرافية الضفة والخارج، وهذا يعني كبدايات إعادة صياغة توازن القوى بين أجنحة وساحات حركة حماس المختلفة، هذا التوازن ستفرضه تطورات الفعل الوطني في الضفة الغربية وقوة اندفاعه من جهة، ومن جهة أخرى سيحدد واقع قطاع غزة وحسابات توازن القوى وتعقيدات الجغرافيا السياسية، وأهمها اتساع دائرة نفوذ القاهرة في قطاع غزة وعليه، التي تعمل على ضبط وتحييد قطاع غزة عن الاندفاع بأي حرب جديدة، ارتباطاً بأحداث الضفة الغربية.

ثانياً: فإن متحول تركز الصراع في الضفة والقدس، سيجعل من قضية الانقسام الداخلي وما عُرف بالمصالحة، قضية ذات تحول نوعي جديد على مبنى العلاقة بين حركتي فتح وحماس، والذي سيعزز من وزن حركة حماس في المبنى الفلسطيني العام، والأهم أنه سينقل حركة حماس من حكم قطاع غزة الى التحكم بالضفة الغربية والقدس، وهذا يعني إنقاص وتناقص حصة حركة فتح في النفوذ الوطني. وانحسار سلطة الرئيس عباس، ليس في الضفة فقط وانما على الصعيد الوطني العام.

ثالثاً: إذا كان متحول الصراع في الضفة الغربية، بدل وسيبدل الأوزان النوعية والأفعال لكل من حركة فتح وحماس، في منظومة الصراع وقوة النفوذ في المشروع الوطني، فإن هذا المتغير ولد وأفرز معطى وطني جديد، تمثل في ظهور وتشكل قوة مقاومة وفعل سياسي من خارج حركتي فتح وحماس، مع معطى حركة الجهاد التي تطور دورها بشكل نسبي في متحولات الصراع الجديدة.

وبالعودة الى بروز تشكيلات جديدة، سواء بشكلها الجنيني المتمثل بالتشكيلات العسكرية، أو الجماعات السياسية التي بدأت تتمظهر في الفعل الوطني، من خارج فصائل العمل المعروفة، يضاف اليها نداء أهل القدس بالدعوة الى العصيان المدني، وما شكله هذا النداء من تطور، سيتبعه تشكيلات سياسية جديدة ونوعية.

كل ذلك يبشر ليس فقط بتغيير في موازين القوى، وأوزان ساحة الصراع، لا بل يدعو الكل الفلسطيني الى توظيف جملة المتغيرات؛ من أجل إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني بكليته، والذي يتجاوز الرهانات على تبدل أوزان الساحات، الى مشروع وطني يقوم على تفعيل كافة الساحات في توازنها الطبيعي، وعدم الاتكاء على وحدانية الفعل الوطني وحصره بساحة من الساحات.